بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تدين فيه عدوان الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه ومنظماتهم الإرهابية ضد المواطنين الفلسطينيين في عموم الأرض الفلسطينية المحتلة والقدس بشكل خاص*

٢٠٢١/٤/٢٥

تدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات عدوان الاحتلال ومستوطنيه ومنظماتهم الإرهابية ضد المواطنين الفلسطينيين في عموم الأرض الفلسطينية المحتلة والقدس بشكل خاص، وتعتبر هذه الهجمات واستمرارها امتداداً لمخططات استيطانية استعمارية بهدف استكمال ضم القدس وتفريغها من مواطنيها وضم الضفة الغربية المحتلة وفرض القانون الإسرائيلي عليها وسرقة أرضها واستخدامها كمخزون استراتيجي للتوسع الاستيطاني، كما يحدث في جميع المناطق المصنفة "ج" بما فيها الأغوار. كما تدين الوزارة بشدة إرهاب جيش الاحتلال ومستوطنيه في قمع الحراك الشعبي السلمي في القدس وغيرها من المناطق، وتعبره اعتداء صارخاً على مبادئ القانون الإنساني الدولي والحريات الأساسية للإنسان وفي مقدمتها حريته في الدفاع عن نفسه، حريته في العبادة وفي الوصول إلى دور العبادة، حريته في الحركة والتنقل، وحريته في الحياة بكرامة. إن ما تتعرض له القدس ومواطنيها المقدسيين يعكس بشاعة الاحتلال والاستيطان وعنصريته التي باتت تسيطر على دولة الإحتلال ومفاصل الحكم فيها، كما يعكس أيضا حجم تفشي ثقافة الكراهية والعنف وإنكار حق الفلسطيني في أرض وطنه وفي الحياة الحرة الكريمة، وفي ذات الوقت يلخص أيديلوجيا الاحتلال الظلامية التي تقوم على محاربة الوجود الفلسطيني الوطني والإنساني في القدس ببلدتها القديمة وحاراتها وأحيائها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

تطالب الوزارة مجلس الأمن الدولي تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية تجاه انتهاكات وجرائم الإحتلال ضد شعبنا عامة، وضد القدس ومواطنيها خاصة، وتدعوه للخروج من صيغ التضامن الشكلي مع معاناة شعبنا، صيغ التعبير عن القلق، صيغ المساواة بين الجلاد والضحية، الإدانات الشكلية لاعتداءات الاحتلال والمستوطنين، الاكتفاء بمخزون كبير من القرارات الأممية التي لاتنفذ، وغيرها من البنود التي لا تخرج عن صيغة إدارة الأزمة وحسابات التوازن التي تحاول إخفاء العجز الدولي والتخاذل واللامبالاة تجاه ما يتعرض له شعبنا، خاصة وأن دولة الاحتلال وحكومتها ومؤسساتها باتت تتعايش مع تلك الصيغ وتتوقعها وتتخذ منها مظلة للتمادي في تنفيذ مشاريعها الاستعمارية التوسعية. المطلوب من مجلس الأمن الدولي اتخاذ إجراءات وتدابير عملية كفيلة بوضع حد للاحتلال والاستيطان ووقف الانتهاكات والجرائم التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني والمقدسيين بشكل خاص. إن عزوف مجلس الأمن الدولي عن ممارسة مهامه وصلاحياته كما هو

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
http://www.mofa.pna.ps/ps/pr2542021ps

منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وعجزه البليغ عن احترام وتنفيذ قراراته تجاه قراراته الخاصة بالحالة في الشرق الاوسط وبالقضية الفلسطينية تحديداً، يحوله إلى منتدى عالمي للنقاش العام، يقف عند حدود تشخيص الحالة ومتمرسا فيها، ويفتقر إلى أدنى مقومات الفعل والالتزام بمسؤولياته بصفته أعلى هيئة دولية يقع على عاتقها الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، مكتفياً بتوزيع النصائح للأطراف ومطالبتها بالهدوء والسكينة وهو ما يؤدي إلى خلط الأوراق هروباً من تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة والمباشرة عن انتهاكاتها وجرائمها وإجبارها على إنهاء احتلالها واستيطانها.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/